

أزمة المفاهيم في الخطاب الإصلاحى الجزائري مفهوم الوطن نموذجاً

The Crisis of Concepts in Algerian Reformist
Discourse: The Concept of the Homeland as a Case Study

د رحمة بوشحابة جامعة معسكر

rahma.boushaba@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2025/06/29؛ تاريخ القبول: 2025/08/20

ملخص:

هذه الورقة هي محاولة لدراسة مجموعة من المفاهيم المحورية التي تُعنى بمسألة الانتماء والامتداد في الخطاب الإصلاحى الجزائري ، ممثلاً لدى العلماء والمفكرين الذين ينتمون لهذه المدرسة، وذلك من خلال فك الاشتباك بين مفاهيم كل من الوطن والأمة والوطنية والقومية والدولة في الخطاب الوطنى بشكل عام في فترة ما قبل الاستقلال، وعرض الانتقادات التي وُجّهت للتيار الإصلاحى في تصوّره للمسألة الوطنية بشكل خاص، ومحاولة دحضها من خلال إبراز مدى مساهمة الإصلاحيين في بلورة مفهوم الوطن الجزائرى بشكل عملي.

الكلمات المفتاحية: الوطن-الأمة-الدولة- الاستعمار-الحركة
الإصلاحية

Abstract

The present paper is an attempt to study a set of key concepts that deal with the issue of the belonging in the Algerian reformist discourse, by deconstructing the terms of: Homeland, Nation, Patriotism, Nationalism and State in the national discourse, in general, before independence, as well as presenting the criticism addressed to the reformist movement concerning its conception of the national issue in particular, and refuting such judgment by highlighting the extent to which the reformists contributed to the development of the concept of the Algerian nation in a practical way.

Key words: Homeland, nation, state, colonialism, reformist movement

تقديم:

ظَلَّت فكرة الوطن الجزائري، وتحديد مفهومه وحدوده في التاريخ والجغرافيا، بل ووجوده من الأساس، مثار جدل وتجادبات قويّة أثناء الفترة الاستعمارية بشكل خاص، بين مختلف مكونات الطبقة النخبوية في المجتمع الجزائري التي توزّعت ما بين نخبة اندماجية فرنسية التعليم، تدعو إلى احترام الشخصية المسلمة دون انفصال عن فرنسا، ونخبة علمائية تؤمن بهذه الشخصية دون انفصال عن الأمة الإسلامية، والنخبة الاستقلالية التي تجاوزت هذا الإشكال بتحديد مفهوم الوطن والوطنية، والفصل فيه والنضال من أجله بربطه بالأرض والسيادة عليهما، وليس باعتباره جزءاً من فرنسا أو الأمة الإسلامية، وهو ما تمثّل بشكل صريح في تعريف الوطنية

الذي قدّمه مصالي الحاج في خطابه الشهير بالعاصمة بأنها "الإيمان الراسخ بأن لنا جذورا تربطنا بهذه الأرض التي هي ملكنا، وبمن يشاركوننا هذا الإيمان المقرون بعقيدة السيادة عليها وعدم التخلي أو التنازل عنها"، وهو الأمر الذي لم تحسمه النخب العلمانية بنفس الدرجة من الوضوح.

وهذه الورقة هي محاولة لتدارس مفهوم الوطن ومختلف المفاهيم المتعلقة معه بشكل عام، من خلال تحديد إطارها المفاهيمي في الخطاب الاستعماري أولاً، ثم في الخطاب الجزائري بكافة مكوناته، مع تخصيص الخطاب الإصلاحي بالدراسة لكونه تعرّض لحملات متتالية من النقد نتيجة مواقفه ومفهومه للدولة والوطن الجزائريين، باعتبار أن هذا التيار كان أقرب للعامة/الأهالي، وهو الذي أخذ على عاتقه عملية الإصلاح الاجتماعي والديني في تلك الفترة العصيبة من السيطرة والقهر الاستعماريين، وبالتالي لم يتم استيعاب تصوّره لأي عمل إصلاحي يرافقه اعتراف بفرنسا والعمل تحت مظلة دولتها، واعتبار الجزائر أمة تابعة للدولة الفرنسية في الكتابات العلمانية وبياناتها.

1- الوعي بالوطن في الخطاب الوطني الجزائري

تدرّج الوعي بالوطن عند الجزائريين إبان الاحتلال الفرنسي ضمن مراتب تتنوّع ما بين إنكار الوطن الجزائري كلية، والعمالة لفرنسا عند كل من قبل وسعى للتجنيس بتنازلاته، مروراً بمراتب المؤمنين بالإدماج إصلاحيين وعلمانيين، إلى المجنّدين جبراً، وصولاً إلى المؤمنين بالاستقلال

الكامل، والوحدة الوطنية عن بصيرة وثقة. وهكذا كانت فسيفساء الوعي بدرجاته في المشهد الوطني دقيقة ومُفخَّخة إلى حدٍّ يجعل من الصَّعب استيعابها، والمفاضلة بين درجاتها نتيجة خصوصيات السياق الذي نشأت فيه وتطوّرت، ولا أخلاقية محاكمتها بعناصر السياق المعاصرة لاختلاف المعطيات والظروف، وهو ما يستدعي بالضرورة قراءتها ضمن مشروطيتها التاريخية والفكرية وحتى النفسية آنذاك.

وقد حسمت الحركة الوطنية بقيادة مصالي الحاج مسألة الوطن الجزائري في مراحل متقدمة من نضالها ضد فرنسا الاستعمارية، نتيجة إدراكها العميق لمفهوم 'الوطن/ الأمة' ومفهوم 'الوطنية' القائم على الارتباط بالأرض والسيادة، وتكوين هذا الوعي الواضح الواثق بالوطن، ووحدته الترابية الضاربة في القدم بعد أن تبعثرت في التاريخ بتفكك نوميديا القديمة، ثم توالي الوافدين حتى العهد العثماني الذي ظلت تفتقر في ظلّه إلى حكم مركزي فعلي قوي، لتستلمها فرنسا فيما بعد، وتواصل بشكل ممنهج ودقيق نفي كل علامات الوطن الجزائري لمدة تزيد عن القرن وربع القرن. فيما توزّعت بقيّة النخب والتيارات آنذاك، ما بين نخبة اندماجية فرنسية التعليم، تدعو إلى احترام الشخصية المسلمة دون انفصال عن فرنسا، ونخبة علمائية تؤمن بهذه الشخصية دون انفصال عن الأمة الإسلامية والدولة الفرنسية في الوقت ذاته، وهي مقاربات واجتهادات كانت ولازالت محل نقد إلى اليوم، خاصّة فيما تعلّق بالتيار الإصلاحي أو العلماني كما درج على تسميته الباحثون- نسبة إلى جمعية العلماء المسلمين.

2_ الإطار المفاهيمي لـ "الوطن الجزائري"

وقبل الخوض في هذه المقاربة العلمانية لمفهوم الوطن الجزائري والأمة والوطنية وغيرها من المفاهيم المفتاح في أدبيات أي حركة أو توجه فكري وسياسي لابد من التحديد المفاهيمي لها، ولشبكتها الدلالية، وظهورها، وتطورها، وتطور تفاعل التيار الإصلاحي معها:

1-3 مفهوم الوطن/الأمة

ورد لفظ "الوطن" –وجمعه أوطان- في القواميس العربية القديمة بمعنى المسكن ومنزل الإقامة، ومربط البقر والغنم (الأحوازي، 2014، صفحة 125)، أما في الاصطلاح المعاصر فيعرفه "محمد عابد الجابري" بوصفه "الأرض والأموات ... أو الجغرافية والتاريخ وقد أصبحا كيانا روحيا واحدا، يعمر قلب كل مواطن : الجغرافيا وقد أصبحت معطى تاريخيا، والتاريخ وقد صار موقعا جغرافيا" (الجابري:، 1998)، ومصدره الصناعي "الوطنية" التي لم تعرفها القواميس العربية القديمة، وتحيل في الاستعمال الحديث والمعاصر إلى حب الوطن، وبالفخر بالانتماء إليه والدفاع عن مصالحه.

وقد شاع استعمال لفظ الوطنية في العالم العربي والدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن 19م، ويُرجح البعض استحداثه نتيجة ترجمة لمفهومين سادا في فرنسا في ذلك القرن، الأول هو مفهوم patriotisme من patrie ومعناه الوطن، والثاني nationalisme من nation التي ترجمت

ب"الأمة"، ويعرف المصطلح في بلد منشئه بأنه شعور مشترك بالانتماء إلى نفس الوطن *la patrie* ، وهو الشعور الذي يقوي وحدته على أساس القيم المشتركة، ويؤدي إلى الشعور بالحب والاعتزاز بالوطن والدفاع عنه. وأصل الكلمة من اللفظ اللاتيني *pater* التي تعني والدي، ومن هنا كان تعريفها استناداً إلى الأرض والأبوة :

"La patrie, c'est la terre ou j'ai connu mon père et ou je souri à ma mère (Félix, 1881, p. 8_9) "

غير أن مصطلح الوطنية هو ترجمة أيضاً في المغرب العربي لمصطلح آخر هو *nationalisme* المأخوذ من *nation* أي الأمة والذي يعني: "جماعة بشرية تتعرّف على نفسها بارتباطها ببقعة من الأرض على مدى التاريخ، ويجمعها الشعور بالانتماء إلى نفس المجموعة" (الأحوازي، 2014، p. 125 ، ويعرفها الجابري بوصفها "النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة: وقوامها ذاكرة تاريخية وطموحات تعبر عنها الإرادة الجماعية التي يصنعها حب الوطن، أعني الوفاء لـ "الأرض والأموات"، للتاريخ الذي ينبج، والأرض التي تستقبل وتحتضن" (الجابري، 1998، :. فهو هنا يزاوج بين التاريخ والجغرافيا في بناء الأمة.

وقد لاقت ترجمة هذا المصطلح ب"الأمة" لاقت الكثير من النقد خاصة من حيث أن اللجوء إلى المصدر من اللفظ المترجم أي "الأممي" طرح إشكالات عدّة أهمّها اشتراكه اللفظي بالأممية الشيوعية، وحساسيتها في

تلك الفترة، ومن هنا تمت ترجمته في المغرب العربي خاصّة بكلمة "وطنية" التي هي في الأصل ترجمة لـ *patriotisme* ، بينما تُرجم في المشرق بكلمة قومية في الغالب نسبة الى القوم، وهي ترجمة إشكالية بدورها لأنها لا تسمح باشتقاق لفظ يعبر عن معنى *nationalité* أي الجنسية الذي يعتبره الجابري أفقر من لفظ القومية بما لا يقاس (الأحوازي، 2014، p. 126) ، ومن هنا فإن منشأ اللبس في هذه المفاهيم الوافدة إلى العربية هو ترجمتها عن الثقافة الغربية التي حسمت المجال الدلالي للمصطلح باعتباره يعني القطر أو الدولة التي يحمل الفرد عناصر مواطنتها أو هويتها، والتي تتركز بشكل أساسي على العرق واللغة وإن بدرجات متفاوتة، وهي العناصر التي لم تكن تحمل الأهمية نفسها في العالم العربي والإسلامي قبل امتداد النفوذ الغربي الفكري والسياسي.

2-3- مفهوم الدولة

يرتبط مفهوم الوطن والوطنية بشكل أساسي بمفهوم الدولة، التي كانت ولا زالت مفهوما إشكاليا في العالم العربي تحديدا، نتيجة الظروف الاستثنائية التي ولدت في إطارها هذه الدول من جهة، وأشكلة النموذج في حد ذاته الذي جاء محاكاة للنموذج الغربي في الحكم، والتقسيم السياسي للمجتمع الغربي. وقد ظهرت الدولة بمفهومها الحديث بعد مؤتمر "وستفاليا" عام 1648م في أوروبا ، وجاءت بديلا لتشكيلات سياسية في الحكم كانت سائدة في العصور القديمة والوسطى مثل الامبراطورية والممالك والسلطنات، والتي كان أغلبها يحكم باسم الدين. وكانت الكنيسة

ممثل الرب على الأرض في تصور الشعب صاحبة سلطة مطلقة في تعيين الملوك والسلاطين وعزلهم، وهو ما أشعل فتيل الحرب الدينية في أوروبا لمدة ثلاثين عاماً انتهت بهذا الاتفاق الذي وضع حداً لسلطة الكنيسة إلى جانب إنهاء الحرب ذاتها، والمساهمة في ميلاد القارة الأوروبية الحديثة بنظام سياسي جديد يعتمد الدولة ذات السيادة وحدة أساسية له تسمى بـ "الدولة الحديثة" والذي تعمم فيما بعد في كل أنحاء العالم، وهي كيانات تأسست بناءً على نزعات قومية، أو من اتحاد إمارات إقطاعية أو تكوينات سياسية صغيرة أو كنتيجة لانحياز أو تفكك إمبراطوريات كبيرة (السياسات، 2021).

ويعرف الجابري الدولة بوصفها: "التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة، والجهاز الساهر على سلامتهما ووحدتهما وحماية مصالحهما، وتمثيلهما إزاء الدول الأخرى، في زمن السلم كما في زمن الحرب. ولا بد من التمييز هنا بين "الدولة" ككيان مشخص ومجرد في الوقت نفسه، كيان يجسد وحدة الوطن والأمة، من جهة، وبين الحكومة أو النظام السياسي الذي يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة أخرى" (الجابري، 1998)، وهو هنا يقصد المعنى الأول أي الدولة بوصفها كياناً مجرداً.

ويختلف نموذج الدولة الحديثة عن نموذج الإمبراطورية بشكل كامل (السياسات، 2021)، من حيث طبيعتهما والمنطق الذي يحكمهما، ففي حين تعتمد الإمبراطورية منطق التنوع والهويات المختلفة وتعددية اللغات، فإن الدولة الحديثة تعتمد منطق الوحدة والاندماج القومي الإثني والاجتماعي

ومركزة الهوية واللغة القومية، وبمعنى ما يمكن القول أن منطق الدولة نقيض مباشر لمنطق التعدد، والذي هو معطى حتي اصطدمت به الدولة عندما حاولت الدمج بين المكونات المختلفة للمجتمع السياسي.

وقد أخذ تبلور هذا النموذج في السياق الغربي أكثر من قرنين من الزمان، في حين تأخر بروزه في العالم العربي إلى مراحل متأخرة، ولو أن اللفظ أي "الدولة" كان حاضراً في كتابات المؤرخين العرب الذين أطلقوا اسم الدول على مختلف الإمبراطوريات والسلطنات التي تداولت على الحكم بناء على تغير السلالات الحاكمة. وقد كان لإيران وتركيا السبق في الاتجاه نحو هذا النموذج الجديد، فيما بقي العالم العربي وبشكل خاص الفكر الإسلامي يدور في فلك الخلافة والإمارة، إلى أن بدأت الفكرة في التبلور عند النخب العربية (العثمانية سابقاً) في مرحلة انهيار الإمبراطورية العثمانية في إطار الصراع مع الاستبداد والاستعمار وصولاً إلى طرح مسألة الدولة العربية المستقلة التي لم يسمح لها بالتشكل مطلقاً عقب انهيار الدولة العثمانية رغم تحالف العرب مع القوى الغربية ضدها، على غرار المسائل القومية للشعوب الأخرى التي حلتها معاهدات الصلح الألمانية والنمساوية والهنغارية التي تشكّلت بموجبها دول قومية مستقلة شرط ألا يتجاوز حجم من لا ينتمي إليها اثنياء أو عرقياً - لغوياً أكثر من ثلاثة في المائة ، في حين تم التخلي عن هذا المعيار في حالة الإمبراطورية العثمانية إلى عند تقسيمها إلى دول مستقلة، ولم يُعترف للعرب بحل رغم تحالفهم ضد العثمانيين فلم يخرجوا بدولة

مستقلة، أما تركيا فخرجت بدولة تركية مستقلة تامة السيادة، وحلت مسألتها التركية الوطنية بالحفاظ على وحدة أراضيها واستقلالها.

لم تنجح التجربة العربية في إقامة دولة وطنية خلفا للدولة العثمانية، بل تم إجهاض التجربة، وتجزئة المنطقة، وإنشاء دويلات طائفية مستقلة ذاتيا ومصطنعة بعيدا عن حقائق الجغرافيا أو التاريخ، وبذلك نشأت الدول المعاصرة في المشرق بناء على معاهدة لوزان 1923-مع بعض التعديلات- برسمها لحدودها الجيو-سياسية العامة، في حين ظل إنشاء هذه الدول في المغرب والتي تسمى بالدول الوطنية -والقطرية في المشرق- رهينة الصراع بين الحركات الوطنية والاستعمار الفرنسي، باعتبار أن هذا الأخير احتل المنطقة قبل انهيار الإمبراطورية العثمانية (السياسات) 2021).

2-3- الدولة الوطنية الجزائرية:

في الواقع لم يكن مفهوم الدولة الجزائرية كبنية جاهزة بحسب المعايير حديثة لإنشاء الدول واضح المعالم قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م، ويرى "رونيه قاليسو" René Gallissot أن وصف الدولة الجزائرية كان ينطبق على الصورة الخارجية للجزائر التي كانت موجهة للبحر ولها تمثيل دولي فحسب، أما الصورة الداخلية فكانت لجزائر أخرى داخلية برية تعيش منغلقة على نفسها (عبيد، 2010، صفحة 47-48)، وقد حاولت مختلف التيارات السياسية إثبات وجود هذه الدولة السابقة عن الاستعمار الفرنسي ولو في ظل الحكم العثماني، وهنا لا يمكن إنكار أن

الأترك هم من وقر شرط الإقليم للدولة الجزائرية وفق المعايير العامة لتكوين الدول في تلك الفترة، ورسم حدود هذا الإقليم شرقاً وغرباً (بقيت مسألة الصحراء غير ثابتة) في مواجهة المحاولات التوسعية للحفصيين والسعديين شرقاً وغرباً، وإمدادها بسلطة عمومية مركزية، وإدارة تنظيمية، ونظام جبائي خاص بها، وبذلك استقرت حدود الدولة التي ورثها الاستعمار ومن ثمة الدولة المستقلة لاحقاً (عبيد، 2010، صفحة 48_47).

وقد كانت فكرة الدولة الوطنية الجزائرية قد بدأت بالتبلور بالفعل عند مختلف التشكيلات والتنظيمات السياسية والاجتماعية الجزائرية بين عامي 1912 و1954، لتكون أرضية لمقاومة الاستعمار الفرنسي. غير أن الاختلاف بين هذه التشكيلات في إطار هذه المسألة كان في التعامل مع هذا الكيان الجزائري بكونه مستقلاً أم متعاوناً مع الدولة الفرنسية (ثنيو، 2015، صفحة 10)، وبناء على هذين الاختيارين تحدت طبيعة القوى السياسية المؤطرة للحياة العامة في تلك الحقبة من تاريخ الجزائر.

في الوقت الذي استوعب فيه التيار الاستقلالي مفهوم الدولة الوطنية مبكراً، ظلّ التيار الإصلاحي يدور في فلك المفهوم التقليدي للدولة/الأمة كما عبّر عنه الشيخ ابن باديس والشيخ البشير الإبراهيمي وكل علماء الجمعية آنذاك في كتاباتهم وخطاباتهم، سواء تلك الموجهة للشعب الجزائري أو تلك التي خاطبوا بها فرنسا، ذلك أنهم كانوا يؤمنون بخصوصية الأمة الجزائرية لكن في إطار الدولة الفرنسية فحسب، وهو توجه يختلف

عن الحركة الوطنية الاستقلالية التي كانت تؤمن بالاستقلال التام عن فرنسا، وفي الوقت ذاته يختلف عن موقف التيار الإدماجي الذي كان يؤمن بالاندماج في الأمة الفرنسية المتعددة الأعراق (وليس الدولة فقط كما يرى العلماء)، فالفارق هنا أن العلماء كانوا يؤمنون بتميز الأمة الجزائرية وارتباطها بأمة أخرى هي الأمة الإسلامية.

وقد حدث خلط يعتبره البعض متعمداً بين مفهومي القومية والوطنية في الجزائر على اختلافهما لأسباب سياسية بحتة، ذلك أن الحديث عن حركة "قومية جزائرية" في الكتابات التاريخية الفرنسية والغربية بصفة عامة هو نتاج تصنيف المنتمين إلى هذه الحركات من حيث تمايزهم العرقي والديني (العرب والبربر /المسلمين) عن الشعب الفرنسي (الأوروبي /المسيحي)، كما أنهم لم يعترفوا بوجود أمة جزائرية سابقة في التاريخ، وأن بداية تشكّلها كان مع الحراك الذي أعقب الحرب العالمية الثانية فحسب، ومن ضمن هؤلاء تيار العلماء الذين ظلّوا غير قادرين على استيعاب مفهوم الدولة الوطنية القائمة على الارتباط بالأرض والسيادة عليها كمقومٍ أساسي لبناء الدولة، وركزوا اهتمامهم في الحفاظ على بقاء الأمة الجزائرية باعتبارها جزءاً من أمة الإسلام فحسب (بوحجيلة، 2016, p. 28_32).

4-الحركة الإصلاحية ومفهوم الدولة الوطنية الجزائرية:

دعمت الحركة الإصلاحية كغيرها من التشكيلات الجزائرية فكرة الأمة الجزائرية وخصائصها وعلى رأسها الإسلام واللغة العربية، وانخرطت

في صراعها ضد الاستعمار الفرنسي بناء على هذين المقومين تحديداً، وإن كانت دعوتها تصنف في إطار أكبر يشمل القيام بإصلاح ديني في جميع أقطار العالم العربي والإسلامي في سياق الصراع السياسي والعسكري بين أوروبا والدولة العثمانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن توجه العلماء الإصلاحيين في هذا الإطار لم تكن له أي علاقة بمشروع الدولة الدينية أو أي نظام ثيوقراطي، وهو ما عبّر عنه ابن باديس في مقالته بعنوان "أصل الولاية في الإسلام" (ثنيو، 2015، p. 314)، التي كتبها بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، والتي يرى فيها أن الخلافة ولو كانت هي المنصب الإسلامي الأعلى إلا أنها تجربة انتهت في التاريخ لصالح أنماط جديدة في الحكم والتسيير، ويضيف أن الأتراك لما ألغوا الخلافة فإنهم لم يلغو الخلافة الإسلامية بمعناها الإسلامي، وإنما 'ألغوا نظاماً حكومياً خاصاً بهم وأزالوا رمزا خياليا فتن به المسلمون بغير جدوى، وحاربهم من أجله الدول الغربية المتعصبة والمتخوفة من شبح الإسلام".

وبناء على ذلك ارتبط تاريخ الحركات الإصلاحية بالبحث عن أفضل الصبغ والسبل لإقامة نظام سياسي عادل من وحي الإسلام شريعة وعقيدة ونظام حياة، خاصة في ظل الظروف المتغيرة في الحياة الحديثة والمعاصرة، وهو ما دأبت الحركات الإصلاحية على تحقيقه بالبحث والاجتهاد في الدين، والتطلع إلى الانخراط في الحياة السياسية الحديثة، يقول ابن باديس في افتتاحية الشهاب: "ما نرمي إليه من الإصلاح والرقى والتهديب في كنف فرنسا الديمقراطية وبمساعدها، تلك هي خطتنا التي لا نرى أفضل منها، ولا يمكننا

أن نحيد عنها قيد شبر" (ثنيو، 2015، p. 314)، لكن ابن باديس ظلّ يشير في الصحيفة نفسها إلى إيمانه بفرنسا الوطن الأم، وبأنها الدولة الديمقراطية التي تستوعب كل أبنائها بما فيهم المكون الجزائري المسلم.

ويرصد "نور الدين ثنيو" تطوّر مفهوم الوطن في الحركة الإصلاحية بناء على كتابات ابن باديس في جريدة الشهاب: "أعلن الشهاب من أول يوم (والمنتقد قبله) أن الوطن قبل كل شيء، وكانت هذه اللفظة يومئذ تجري على لسان أحد بمعناها الطبيعي الاجتماعي العام، لجهل أكثر الأمة بمعناها هذا وعدم الشعور به، ولخوف أقلها من التصريح به، أما اليوم (1938م) فقد شعرت الأمة بذاتها، وعرفت هذه القطعة من الأرض التي خلقها الله منها ما منحها لها، وأنها هي ربّتها وصاحبة الحق الشرعي والطبيعي فيها، سواء اعترف لها به أو جحد من جحد، وأصبحت كلمة "الوطن" إذا رنت في الأذان حركت أوتار القلوب وهزت النفوس هذا"، ويرى الباحث أن ابن باديس قد أولى أهمية في هذه الفقرة للشعور النفسي بقيمة الوطن، لأنه يعبر عن ارتباط الإنسان الجزائري بالأرض، وهي الصفة التي تقتضيها الحياة السياسية الحديثة، حتى وإن لم يكن ذلك بشكل صريح، ويعتبر ذلك أمراً طبيعياً نتيجة فراغ القاموس السياسي الحديث عند الحركة الإصلاحية آنذاك، وهو الأمر الذي استدركته الحركة بإثراء تجربتها بمفاهيم وقيم وأفكار جديدة حول الوطن والأمة على مدار الأعوام اللاحقة (ثنيو، 2015، p. 325).

والواقع أن فكرة الوطن كانت حاضرة في وعي الإصلاحيين حتى قبل تبلورها ضمن برنامج الحركة، ويرى ابن باديس أن فرنسا هي التي كانت تحول بينها وبين الواقع بحرمانها الأهالي من المشاركة السياسية، يقول في ذلك: "انه الشهاب يعمل لسعادة الأمة الجزائرية، بمساعدة فرنسا الديمقراطية، فصوّر بكلمته هذه الحقيقة الواقعة عارية من براقش الخيال وحجب التلبس والتضليل، فوضع الأمة الجزائرية بإزاء الأمة الفرنسية، إذ كل منهما لها ذاتها ومقوماتها وميزاتها القلبية والعقلية والنفسية والتاريخية التي يستحيل ان تندمج في أمة أخرى ، وضعها بإزائها على أنها تابعة لها، مرتبطة بها، محتاجة إلى مساعدتها"، وكما هو واضح في بيانه فإن بن باديس يتحدث باسم الأمة الجزائرية لكن دوماً في إطار الدولة الفرنسية، ويضيف: 'إنها الأمة الجزائرية ضحت لأجل مصلحة فرنسا المحضة كل عزيز حتى أنها كانت منذ شئت الأقدار أن ترتبط بهذه الدولة المحافظة"، وهذا الربط بين الأمة الجزائرية المسلمة والدولة الفرنسيّة هو الذي كان ولا يزال موضع نقاش ونقد لجمعية العلماء المسلمين إلى يومنا هذا، ذلك أن الجمعية ظلّت طوال فترة النضال تقتصر على العمل على إعادة الاعتبار للدين الإسلامي واللغة العربيّة، ومحاولة الإصلاح على كل المستويات، والتماس الحقوق من الدولة الفرنسية دون حديث عن الاستقلال المباشر عن هذه الدولة وعن كيان سياسي مستقل عنها.

وقد بلغ هذا الاتجاه أوجه في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد عام 1936م بناءً على طلب الشيخ ابن باديس وبن جلّول حينها كما تشير أغلب

المصادر التاريخية، وهو المؤتمر الذي اجتمعت فيه جلّ التيارات السياسية علماء وشيوعيين وغيرهم باستثناء نجم شمال إفريقيا، وأجمعت على جملة من المطالب التي تمّ رفعها إلى السلطات الفرنسيّة، والتي تعترف في مجملها وتؤكد الارتباط مع فرنسا مثل المطالبة بإلغاء المعاملات الخاصة بالجزائريين، والمساواة بين النواب الجزائريين والفرنسيين، وجعل اللغة العربيّة لغة رسميّة إلى جانب الفرنسيّة وغيرها.

وقد تسبّبت مشاركة العلماء في هذا المؤتمر الذي كرّس الارتباط بفرنسا برأي المنتقدين في موجة هجوم كاسح على الجمعية من التيار الوطني، وحتى من بعض الشخصيّات المعدودة على التيار الإصلاحي نفسه وعلى رأسهم مالك بن نبي الذي كتب نقداً لاذعاً لهذه المشاركة (نبي، 1986، صفحة 30_31)، مُتهما العلماء بالانسياق وراء زيف فكرة الاندماج مع فرنسا، بل واعتبرها "زلة العلماء" وإن كانت نزيهة باعتبار أن النوايا كانت طاهرة، ذلك أن الحقوق تؤخذ ولا تمنح، وأن الحل في روح الأمة لا في استجدائه من الآخرين .

وعطفاً على تنزيه مالك بن نبي لنوايا العلماء والإصلاحيين من تهمة إنكار الوطن الجزائري ومقومات أمته، فإن الشواهد العمليّة على إسهام الحركة الإصلاحية في بلورة الحركة الوطنية ماثلة للعيان، حتى وإن لم يمارس أهلها السياسة بالمعنى الاحترافي، فقد كان لنشاطهم دور حاسم في التعبير عن ملامح الأمة الجزائرية التي هي عماد الدولة، بل ويعزى للمدرسة الإصلاحية إحياء الأمة الجزائرية وردّها على الخطاب الاستعماري النافي لها،

ونموذج ذلك ما قدمه كل من "مبارك الملي" و"توفيق المدني" وغيرهما من أبحاث وكتابات تأسيسية متميزة في نوعيتها وأثرها، وتولّوا مهمة كتابة تاريخ للجزائر يشمل الفترات القديمة من العهد الفينيقي والبربري إلى الفترة المعاصرة، متجاوزين الكتابة الاستعمارية التي دأبت على إبراز الفترة الرومانية فحسب.

ومن نماذج ذلك كتاب " تاريخ الجزائر في القديم والحديث" الذي ألفه الشيخ مبارك محمد الملي، في ثلاثة أجزاء بدأه بتاريخ الجزائر قبل الإسلام إلى تاريخ الجزائر في العهد العثماني، وكتبه بأسلوب أدبي مشوق وممتع، طبع منه الجزء الأول عام 1928م -وهي مرحلة مبكرة في تاريخ الحركة الوطنية- وتناول فيه جغرافيا الجزائر الطبيعية ، وذكر قدماء الجزائر في العصر الحجري في ذكر البربر وأصولهم، وقبائلهم، وملوكهم، وما يرتبط بهم والفينيقيين والقرطاجيين والرومان والوندال، فيما تناول في الجزء الثاني تاريخ الجزائر في العهود الإسلامية المتعاقبة، مثبتا في هذا الجزء أن الأمة الجزائرية ليست جزءا من الأمة الفرنسية، ولا متأثرة بالوجود الروماني القديم ، ولا أرضا بلا حاكم، بل كانت كغيرها من الأوطان التي أصابها الاحتلال، أما الجزء الثالث فخصصه للاحتلال الاسباني والحكم التركي، ووضعية الجزائر الدولية والداخلية آنذاك، وصولا إلى الاحتلال الفرنسي (الملي،، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الأول، p. 1986 , 10).

والكتاب بأجزائه الثلاث يعدّ محاولة متقدّمة جداً في تاريخ الحركة الوطنية لبلورة رؤية متكاملة حول تشكّل الأمة الجزائرية، وخصوصية تجربتها في التاريخ وقدمها، بعيداً عن الإلحاق بأي نموذج آخر، ولأهميّة الكتاب ودوره في بلورة فكرة الأمة الجزائرية فقد وسمه الشيخ ابن باديس بأنه أحياء أمة بأكملها، وذلك في مقدمة الكتاب التي قال فيها: "أخي مبارك، من أحياء نفساً واحدة فكأنّما أحياء النّاس جميعاً، فكيف بمن أحياء أمة كاملة؟! أحياء ماضيها وحاضرها، وحياتها عند أبنائها حياة مستقبلها، فليس والله كفاء عملك أن تشكر الأفراد، ولكن كفاؤه أن تشكر الأجيال، وإذا كان هذا في الجيل المعاصر قليلاً، فسيكون في الأجيال الغابرة كثيراً، وتلك سنّة الله في عظماء الأمم ونوابغها، ولن تجد لسنة الله تبديلاً".

خاتمة

في الأخير يمكننا القول أن الحركة الإصلاحية وعلى الرغم من عدم احترافها السياسة بشكل عام إلا أن مساهمتها في الحركة الوطنية وبصمتها في المسار التحرري من الاحتلال الفرنسي الذين سبقهما جهود شاقّة ورصينة في تبين الملامح الكبرى للأمة الجزائرية التي هي حجر الأساس في تأسيس هذه الدولة الناشئة وفق المقاييس الحديثة لإنشاء الدول واضحة لا يمكن إنكارها، وهو ما يؤكده أيضاً الباحث الجزائري "الهواري عدي" عندما أقرّ بأنّ جمعية العلماء لعبت دوراً خاصاً في الوطنية الجزائرية، وأنها ساهمت في تكوينها بشكل حاسم رغم تردد أعلامها في مسألة الاستقلال :

"Les Oulémas occupent une place particulière dans le nationalisme algérien : Ils ont contribué à sa formation d'une manière décisive, malgré leur modération vis-à-vis du mot d'ordre de l'indépendance «

وهو ما دلّت عليه أيضا كتابات العلماء وبياناتهم، ولو أنها لم تصل إلى درجة تمثّل فكرة الدولة الوطنيّة ونموذجها الحديث بشكل كامل، وهو أمر طبيعي في سياقه العام حيث ظروف الاحتلال، والتضييق، وشح المصادر التاريخيّة، والتعميّة على تاريخ الجزائر من جهة، ولقصور داخلي في الحمولة السياسيّة للحركة ذاتها نتيجة افتقارها لأدبيّات العمل السياسي، والاحتكاك مع النماذج الغربيّة تحديداً، ويكفي أن محاربته للطريقيّة آنذاك – وهو أهم منجزاتها في تلك الفترة- كانت يهدف إلى خلخلة البنية التقليديّة للمجتمع القائمة على الزاوية والقبيلة والعشيرة التي حاول الاستعمار الحفاظ عليها من أجل سيطرة أكبر على الأهالي، وإبقائهم في مرحلة ما قبل الدولة، كما أن اشتغال الحركة على الإصلاح الاجتماعي بالاستناد إلى تعاليم الدين الإسلامي، ونشر قيمه التي تدعو إلى نبذ الفروق الإثنية بين مكونات المجتمع الجزائري، والمطالبة باللغة العربيّة كلّها عوامل ساهمت في توعية الجزائري بحقيقة شخصيته، ومقومات أمته، وتقرّد كيانه المتميز عن الكيان الفرنسي .

1 مكتبة البحث

Félix, R. P. (1881). , *Le Patriotisme*. , Paris,, france: C Dillet, Libraire-éditeur.

الأحوازي م. ع. (2014). ، نحن والتجديد الثقافية الأحوازية بين سلطة التراث وسلطة الدولة الايرانية (éd. الأولى). (بيروت، لبنان: الدار العربية للموسوعات. الجابري، م. ع. (1998, 11 12). الهوية الثقافية والعولمة: عشر أطروحات، . Consulté le 11 12, 2020, sur 1998م:

http://www.aljabriabed.net/n06_01jab_awlama.htm
السياسات، ا. ا. Consulté le 3 2024, 1, sur 1. الورقة المرجعية للمؤتمر الثامن للعلوم الاجتماعية والإنسانية الدولة العربية المعاصرة: التصور، النشأة، الأزمة:

<https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Eight-Social-Scien>

الميلي، م. ب. (1986). ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الأول. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

الميلي، م. ب. (s.d.). تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الأول، تقديم وتصحيح محمد ميلي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

بوحليلة، ف. (2016). فريحات عباس رجل التحولات مقالات ووثائق (éd. الطبعة الأولى). (الجزائر: منشورات الوطن، .

ثنيو- ن. ا. (2015). إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (éd. O الطبعة الأولى). (ا. ا. السياسات، (Éd.، الدوحة، قطر.

عبيد، أ. (2010). ، التأريخ الجزائري: تقييم ونقد -حالة الجزائر العثمانية، ، (م. ا. الجزائر (Éd. مجلة انسانيات. pp. 47-48 ,

نبي، م. ب. (1986). شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين. دمشق، سوريا: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.